

Distr.: General
31 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٧١، تحليلاً للاتجاهات الرئيسية لمؤشرات الديون في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال فترة ما بعد الأزمة ٢٠٠٩-٢٠١٦، ويعرض الدوافع الأساسية لاستمرار وتزايد مواطن الضعف في قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في سياق عدم الاستقرار وعدم اليقين على الصعيد الاقتصادي العالمي. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الاتجاه الحالي السائد في مجال السياسات، والتوجه نحو تحسين قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في سياق الجهود المتزايدة الرامية إلى إصلاح تمويل التنمية على نطاق أوسع، بهدف سد الثغرات التمويلية الضخمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبلغت التقرير الانتباه إلى ضرورة زيادة قدرات الحكومات دون الوطنية على إدارة الدين بما يتيح الإبلاغ عن بيانات الديون بصورة أشمل وأكثر منهجية، فضلاً عن التقليل إلى أدنى حد من الأخطار الخفية للالتزامات الطارئة.

* A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

210817 150817 17-13073 (A)



أولا - لمحة عامة واستعراض للاتجاهات

تطور مؤشرات الدين الأساسية، ٢٠٠٩-٢٠١٦

١ - تشير التقديرات إلى أن مجموع أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (ويشار إليها من هنا فصاعدا باسم "البلدان النامية") قد وصل إلى ٧,١ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، بزيادة قدرها ٨٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٩، ما يمثل معدل نمو سنوي ٨,٧٨ في المائة في المتوسط على مدى الفترة. وفي عام ٢٠١٦، كانت نسبة ٧٣ في المائة من مجموع الدين تتألف من الديون الطويلة الأجل، بانخفاض قدره نقطتان مئويتان مقارنة بعام ٢٠٠٩. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت حصة الديون القصيرة الأجل في مجموع الدين من ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٦^(١).

٢ - ولما كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تعافت في فترة ما بعد الأزمة، فقد ظلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة نسبيا في السنوات الثماني التي تلت تلك الفترة، بقيمة ٢٤,٣ في المائة في المتوسط. وارتفعت نسبة الدين إلى الصادرات من ٧٩,٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١١٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وسجلت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات نسبة منخفضة بلغت ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١١، ثم ارتفعت إلى نسبة ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، إلا أنها سجلت تحسنا طفيفا لتصل إلى ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وتراجعت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية من ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٩,١ في المائة في عام ٢٠١١، وظلت تتقلب في نطاق ١٠-١٢ في المائة منذ ذلك الحين.

٣ - وتتأثر هذه المتوسطات تأثرا كبيرا بالصين التي مثلت ٢٠ في المائة من مجموع أرصدة ديون البلدان النامية في عام ٢٠١٦. وارتفعت أرصدة ديون ذلك البلد بنسبة ١٨,٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، وعند استبعادها من المجموعة، ينخفض معدل نمو مجموع أرصدة ديون البلدان النامية إلى ٧,١ في المائة عن تلك الفترة. وعلى الرغم من أن أرصدة ديون الصين ارتفعت بشكل أسرع من متوسط جميع البلدان النامية، فقد كان هذا هو حال ناتجها المحلي الإجمالي وصادراتها. ونتيجة لذلك، تصبح نسب مديونية البلدان النامية أعلى عند استبعاد الصين، حيث تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥,٧ في المائة، وتصل نسبة الديون إلى الصادرات إلى ١٤٢ في المائة، وتصل نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦.

٤ - ارتفعت الاحتياطيات الدولية لجميع البلدان النامية من حوالي ٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,١ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، على الرغم من انخفاضها عن ذروتها البالغة ٧,١ تريليون دولار والتي وصلت إليها في عام ٢٠١٣. ووصل متوسط معدل نمو الاحتياطيات الدولية

(١) ويتألف مجموع أرصدة الديون الخارجية من الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل، واستعمال الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، الذي يشمل عمليات الشراء والسحب تحت بند الاحتياطي، والتكيف الهيكلي الموسع، والتكيف الهيكلي المعزز، واتفاقات تسهيلات التحول المنهجي، فضلا عن قروض الصناديق الاستثمارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة. وتنشأ حالات التضارب في أرقام النسب المئوية العامة لأرصدة الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل من استعمال الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي (انظر أيضا المرفق، الحاشية ب، من هذا التقرير).

لفترة ما بعد الأزمة ٢٠٠٩-٢٠١٦ إلى ٣ في المائة، وهي نسبة أقل بكثير عن معدل النمو البالغ ٢٦,٥ في المائة المتحقق في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. وأدى الجمع بين أرصدة الديون القصيرة الأجل المتزايدة والاحتياطيات الدولية المتراجعة إلى انخفاض في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل من ٥٩١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ويشير التراجع في تلك النسبة على مدى السنوات الخمس الماضية إلى ضرورة إيلاء الاهتمام بتطور أرصدة الديون القصيرة الأجل خلال السنوات المقبلة، على الرغم من أن هذه النسبة لا تزال أعلى بكثير من نسبة التغطية المسجلة في مطلع الألفية وبلغت ٢٣٠ في المائة.

٥ - سجل مجموع أرصدة الديون في أقل البلدان نموا معدل نمو ٦,٤ في المائة في المتوسط في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، مرتفعا بذلك من ١٧١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وقد تغير تكوين الديون في الاتجاه المعاكس للاتجاه الخاص بالبلدان النامية كمجموعة، حيث تجاوز معدل النمو السنوي المتوسط لأرصدة الديون الطويلة الأجل معدل نمو أرصدة الديون القصيرة الأجل بواقع ٦ نقاط مئوية. وارتفعت حصة الديون الطويلة الأجل في مجموع ديون المجموعة من ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٦، في حين تراجعت حصة الديون القصيرة الأجل في مجموع الديون الخارجية من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وتراجعت نسبة مجموع الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٦، وارتفعت نسبة الديون إلى الصادرات من ٨١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦، في حين تدهورت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات تدريجيا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ لتصل إلى ٩,٦ في المائة، وهي نسبة أقل من متوسط جميع البلدان النامية، إذ لا تزال المجموعة تبني فوائد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية من ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، وسجلت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل تحسنا، حيث انتقلت من نسبة ٤٣٠ في المائة إلى نسبة ٥٦٧ في المائة.

٦ - وفي أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظلت نسبة مجموع الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة طوال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، إلا أن تطور مؤشرات الديون الأخرى يثير القلق بعض الشيء. تضاعفت نسبة الديون إلى الصادرات من نسبة منخفضة بلغت ٦٨,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٤٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وتدهورت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات بصورة كبيرة من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، ووصلت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية إلى فترة ارتفاع بلغت ١٧ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كانت أقل بقليل من ٥ في المائة في عام ٢٠١١.

٧ - واصل مجموع أرصدة الديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية النمو بمعدل ١٣ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، لتسجل بذلك ثاني أعلى معدل نمو بعد مجموعة منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. سجلت الديون الطويلة الأجل معدل نمو أسرع من الديون القصيرة الأجل، ما أدى إلى زيادة حصة الديون الطويلة الأجل في مجموع أرصدة الديون من ٧١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وارتفعت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٦، وارتفعت نسبة الديون إلى الصادرات

من ٩٣ في المائة إلى ١٦٠ في المائة. وتدهورت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات تدهورا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من ١١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٦، في حين ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية من ١٨ في المائة إلى ٤٣ في المائة خلال هذه الفترة. وبلغت الاحتياطيات الدولية في المنطقة ٣٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، إلا أن نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل تراجعت من نسبة مرتفعة بلغت ٣٤٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢١٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وهي النسبة الأقل بين جميع المناطق.

٨ - ارتفع مجموع أرصدة الديون في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بمعدل ٨,٣ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، بما يتماشى مع متوسط البلدان النامية كمجموعة. وتتألف معظم أرصدة الديون الخارجية من ديون طويلة الأجل، حيث بلغت ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وهي تمثل زيادة قدرها ٥ نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٩. وانخفضت الديون القصيرة الأجل كحصة من مجموع الديون الخارجية من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان لانخفاض أسعار السلع الأساسية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ أثر كبير على مؤشرات المديونية للمجموعة، حيث ارتفعت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي من نسبة منخفضة بلغت ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وارتفعت نسبة الديون إلى الصادرات إلى الضعف تقريبا من ٨٧ في المائة إلى ١٧٨ في المائة خلال الفترة نفسها، وتدهورت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من ١٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية من ٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وظهرت دلائل هذا الاتجاه السلبي في النسب أيضا في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل، التي تراجعت إلى نسبة ٤٢٤ في المائة في عام ٢٠١٦ بعد أن وصلت إلى نسبة مرتفعة بلغت ٥٣٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

٩ - وفي البلدان النامية المصدرة للنفط، ارتفع مجموع أرصدة الديون بنسبة ٧,٣ في المائة سنويا في المتوسط بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦. وشهدت هذه الفترة في بدايتها وصول نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٤,٢ في المائة، وتراجعت النسبة إلى معدل منخفض قارب ١٩,٥ في المائة في عام ٢٠١١ وارتفعت إلى ٢٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٦. وظهرت دلائل الاتجاه نفسه في نسبة الديون إلى الصادرات، التي ارتفعت إلى أكثر من الضعف من ٦٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٥٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وقد أدى تدهور أسعار النفط في عام ٢٠١٤ إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون إلى الصادرات ارتفاعا حادا، من ١٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. ولما كانت الميزانيات الحكومية قد شهدت انخفاض الإيرادات المرتبطة بالنفط، فقد ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية من ١٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وهي نسبة أعلى بواقع ثلاث مرات من الرقم الخاص بالبلدان النامية كمجموعة. وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل للمجموعة الفرعية قرابة ضعف نسبة جميع البلدان النامية، أدت الحاجة إلى استعمال الاحتياطيات لتعزيز الاقتصادات المحلية إلى تراجع تلك النسبة بواقع ١٣ في المائة على مدار الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.

المساعدة الإنمائية الرسمية

١٠ - وصل صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أعلى مستوى له حتى الآن في عام ٢٠١٦ عند ١٤٦,٢ بليون دولار^(٢)، مرتفعا بذلك من ١٣١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ومثلت الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦ زيادة قدرها ٨,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، ٠,٣٢، وهي أعلى نسبة منذ عام ٢٠٠٥. ولا تزال هذه النسبة تمثل اتجاهها تصاعديا طويل الأجل في المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث شكلت ٨٣ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥.

١١ - تعزى بعض الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٦ إلى الزيادة الضخمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لتكاليف اللاجئين في البلدان المانحة، التي ارتفعت من ١٢,١ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٥,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، مسجلة زيادة من ٩,٢ في المائة إلى ١٠,٨ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (بزيادة قدرها ٢٧,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية). ومن العوامل الأخرى الموجهة للزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية الزيادة الكبيرة في صافي تخفيف أعباء الديون من ٤٣١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦، بسبب المبلغ المخصص لتخفيف عبء الديون المقدم بصفة استثنائية إلى كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمعونة الإنسانية بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٤,٤ بليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٥.

١٢ - وارتفعت المنح الثنائية بنسبة ٦ في المائة، باستثناء المعونة المقدمة لتكاليف اللاجئين في البلدان المانحة. ومع ذلك، هناك قدر كبير من القلق إزاء استمرار الاتجاه التنازلي لتقديم المعونة إلى أشد البلدان فقرا. فعلى سبيل المثال، شهد عام ٢٠١٦ تراجع صافي القروض إلى البلدان النامية بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية. وتراجع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ٠,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، ليصل إلى ٢٧ بليون دولار، منها ٢٤ بليون دولار مخصصة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٠,٧ في المائة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، انكمش صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، ليصل إلى ٢٤ بليون دولار. ويثير هذا الاتجاه القلق بشكل خاص، لأن أقل البلدان نموا تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشكل أكثر من ثلثي تمويلها الخارجي.

١٣ - وتعد الزيادة في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية تطورا جديرا بالترحيب في ضوء الزيادة الكبيرة في احتياجات التمويل في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية أمر إيجابي، فإنها لا تفي بالالتزام الذي قطعه

(٢) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Development aid rises again in 2016", 11 April 2017. Available from www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2016-detailed-summary.pdf

أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بقيمة ٠,٧ في المائة^(٣). فلو أن كل المانحين باللجنة قدموا ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي، لكان مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للمجموعة سيصل إلى ٣١٦,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦^(٤). وتقل المستويات الصافية والإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١٦ عن ذلك المبلغ بواقع ١٧٣,٨ بليون دولار و ١٦١,٥ بليون دولار على التوالي. وعلى الرغم من أن مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء اللجنة لا يزال مبلغا متواضعا مقارنة بالفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة التي تقدر بمبلغ ٢,٥ تريليون دولار سنويا^(٥) للبلدان النامية، فإن تلبية نسبة الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا كبيرا للتمويل الخارجي الإضافي للبلدان النامية.

ثانيا - تحديات الاقتصاد الكلي التي تهدد قدرة البلدان النامية على تحمل الدين

١٤ - في بيئة اقتصادية عالمية يعثرها الغموض والتقلب الدائم بالإضافة إلى استمرار خمول الانتعاش الاقتصادي في الكثير من البلدان المتقدمة النمو، فإن استقرار نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض متوسط هذه النسبة، في البلدان النامية كمجموعة أمر لا يبعث على الكثير من الطمأنينة. إذ لم تتباين نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبائنا كبيرا فحسب داخل هذه المجموعة، بل وإن تصاعدت نسب الدين إلى الصادرات وإلى الإيرادات الحكومية، فضلا عن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات، لا سيما في بعض أقل البلدان نمواً وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، يرسم صورة أكثر إشكالا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن إمكانية التعرض لخطر العجز عن سداد الدين منخفضة في ١١ بلدا فقط من البلدان المنخفضة الدخل. وعُدَّت أربعة بلدان أنها في حالة مديونية حرجة، إضافة إلى ٢١ بلدا معرضا بدرجة عالية لخطر دخول حالة المديونية الحرجة، مقارنة بثلاثة عشر بلدا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بالإضافة إلى ٣١ بلدا معرضا بدرجة متوسطة لخطر دخول حالة المديونية الحرجة^(٦).

١٥ - ويثير ذلك مزيدا من القلق، نظرا إلى أن بيئة الاقتصاد الكلي العالمية لا تزال غير مواتية لتحسين آفاق قدرة البلدان النامية على تحمل الديون في المستقبل القريب. ووفقا لآخر تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انخفض الناتج العالمي إلى نسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كانت نسبته ٢,٦ في المائة في كل من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وعانى عدد من الاقتصادات الناشئة الكبيرة، على وجه الخصوص، من انتكاسات، إذ سجلت معدلات نمو ضعيفة أو سلبية. وفي الوقت نفسه، ظلت التجارة العالمية مخيبة للآمال، إذ تنامت بنسبة ١,٣ في المائة تقريبا

(٣) نجحت ستة بلدان، وهي الدانمرك، ولكسمبرغ، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في تلبية هذه الغاية أو تجاوزها في عام ٢٠١٥.

(٤) استنادا إلى حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) باستخدام تقديرات المساعدة الإنمائية الرسمية والدخل القومي الإجمالي الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٦.

(٥) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.14.II.D.1). يمكن الاطلاع على نصه الإنكليزي من خلال هذا الرابط: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf.

(٦) انظر قائمة تحليلات قدرات البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين للبلدان المؤهلة للحصول على تمويل من صندوق تخفيف حدة الفقر والنمو في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧. القائمة متاحة على العنوان التالي: www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf.

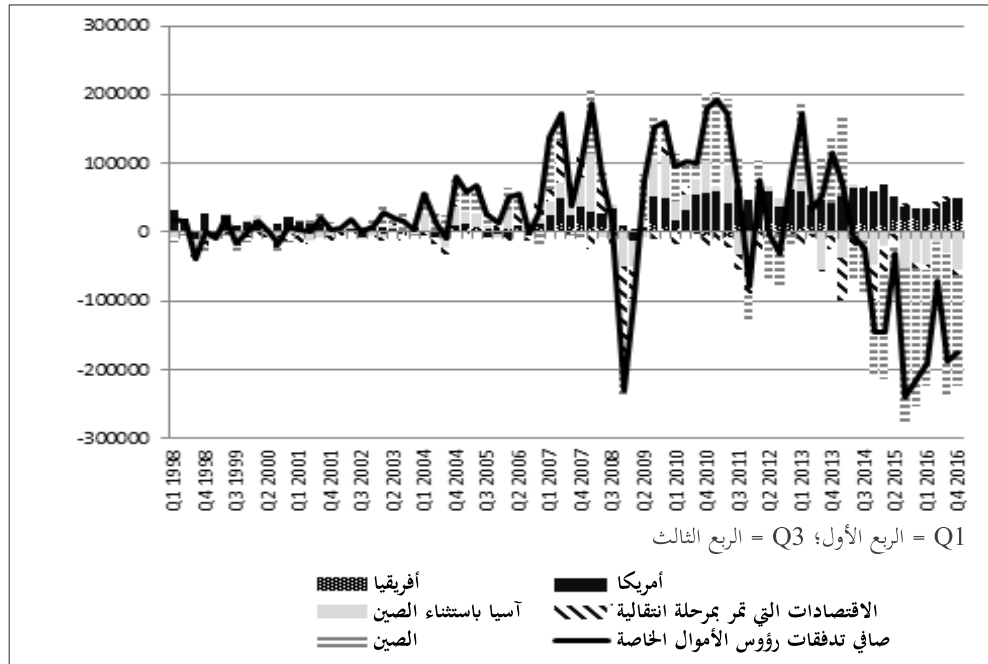
على مدار العام من حيث الحجم لكنها اتسمت بتراجع عام في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في التفاؤل بشأن التوقعات الإجمالية للاقتصاد العالمي منذ بداية عام ٢٠١٧^(٧)، فلا يزال هناك شك بشأن استدامة ذلك الزخم في النمو على الأمد الطويل، خصوصا أن موجة التفاؤل تلك التي سادت السوق تبدو وكأنها قد نتجت عن سلوك قصير الأجل في الانسياق وراء التيار في الأوساط المالية أكثر من كونها استجابة متروية لمسار أكثر متانة للنمو العالمي.

١٦ - ولا يزال الاتجاه العام نحو تدفقات سلبية لصافي رؤوس الأموال الخاصة يشكل تحديا أساسيا للاقتصادات النامية. إذ بدأ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية يسجل معدلات سلبية في منتصف عام ٢٠١٤ وظل سلبيا منذ ذلك الحين، على الرغم من التحسينات الطفيفة التي طرأت (انظر الشكل الأول). وفي الوقت الذي هيمنت فيه التدفقات الخارجة من الصين على ذلك الاتجاه، لا سيما حتى عام ٢٠١٦، فإن مناطق نامية أخرى تتأثر أيضا بالمعدلات السلبية لصافي تدفقات رؤوس الأموال أو بتراجع التدفقات الداخلة. والاستثناء الوحيد هو المنطقة الأفريقية، حيث كانت المعدلات الإيجابية المستقرة نسبيا لصافي تدفقات رؤوس الأموال تعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار المباشر الأجنبي، المنفصل تاريخيا عن ديناميات الاقتصاد الكلي ذات الأجل الأقصر. ولا تزال النسب السلبية لصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية تمثل هاجسا أساسيا بشكل خاص، في ضوء توقع العودة الكاملة إلى تطبيع السياسة النقدية وسياسة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وما يصاحب ذلك من زيادات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

الشكل الأول

صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة حسب المناطق النامية، ١٩٩٨-٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(٧) صندوق النقد الدولي، (World Economic Outlook (Washington, D.C., April 2017).

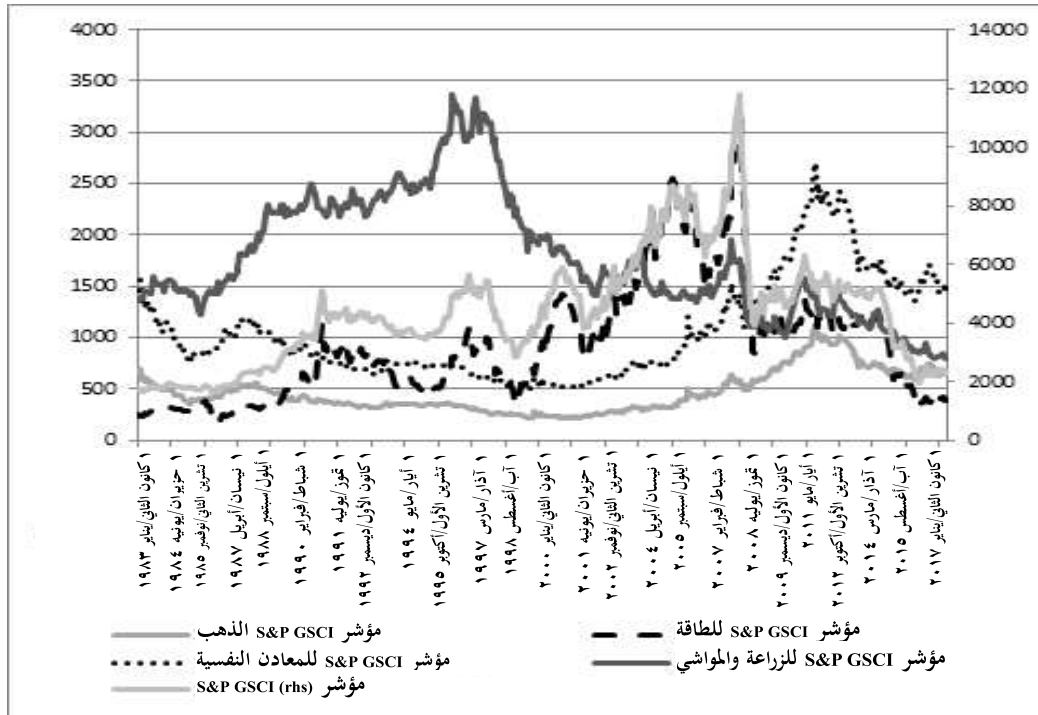
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى قاعدة بيانات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي والمعلومات الواردة من البنوك المركزية الوطنية.

ملاحظة: العينات المأخوذة من الاقتصادات المصنفة حسب مجموعات البلدان هي كما يلي: الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: الاتحاد الروسي وأوكرانيا وقيرغيزستان وكازاخستان؛ أفريقيا: أوغندا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا والسودان وغانا وكابو فيردي ومصر والمغرب وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا؛ أمريكا اللاتينية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسلفادور وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا؛ آسيا، باستثناء الصين: الأردن وإندونيسيا وباكستان وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسري لانكا وسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) والفلبين وفيت نام ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية ومنغوليا والهند.

١٧ - ومن دواعي القلق الأخرى، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، هو استمرار انخفاض أسعار هذه السلع. وتشير جميع الدلائل إلى أن أسعار السلع الأساسية تتعافى ببطء فقط من مستوياتها السابقة المنخفضة جدا، وفي بعض الحالات فإنها لا تتعافى على الإطلاق. وبالقيمة الحقيقية، فإن أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي هي في المستويات المسجلة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وإن كان هناك تباينات كبيرة في ديناميات مجموعات السلع الأساسية المختلفة. وعلى وجه الخصوص، تسجل أسعار السلع الأساسية الزراعية إحدى أدنى مستوياتها منذ إنشاء المؤشر في عام ١٩٧٠. والفئة الوحيدة من السلع الأساسية التي تتجاوز أسعارها الحالية مستويات الأسعار المسجلة في الثمانينات من القرن الماضي هي المعادن النفيسة، بما فيها الذهب والفضة والبلاتين. ومع استمرار انخفاض مستويات الطلب العالمي الكلي، فمن الواضح أن التوقعات بتحسين مستدام لمستويات أسعار السلع الأساسية على مدى الأشهر القادمة ستكون سابقة لأوانها.

الشكل الثاني

مؤشرات السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية، ١٩٨٣-٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد وشركة تومسون رويترز.

١٨ - ومن المرجح أن تؤدي هذه القيود الخارجية إلى تفاقم المخاطر المتزايدة الناجمة عن تغير تركيبة ديون البلدان النامية على قدرة هذه البلدان على تحمل ديونها^(٨). وعلى مدى العقدين الماضيين، أُعيد تمويل جزء متزايد من ديون البلدان النامية، العامة منها والخاصة على حد سواء، في الأسواق المالية الدولية، مما زاد بقدر كبير من مخاطر تعرضها لتقلب مواقف المستثمرين منها وللتوقعات القصيرة الأجل في تلك الأسواق. وفي ما يتعلق بالديون السيادية، فقد ازدادت نسبة الديون العامة الخارجية والديون الخارجية المكفولة حكومياً المستحقة لدائنين من القطاع الخاص من ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد قليلاً عن ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وظلت هذه النسبة ثابتة مقارنة مع عام ٢٠١٥. ومع نزوب الائتمانات الخاصة الرخيصة الممنوحة للبلدان النامية منذ عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الأول) مما أسفر عن زيادات حادة في مردود السندات السيادية الدولية في بعض الحالات، بالإضافة إلى ازدياد احتمالات تقلب أسعار الصرف المرتبطة بإصدار الديون بالعملة الأجنبية، فإن العديد من الحكومات في البلدان النامية اعتمدت بقوة أكبر على الدين العام المحلي، الصادر بالعملة المحلية. غير أن تلك الاستراتيجية تنطوي على مخاطر خاصة بها، مثل الضغوط التضخمية وتضارب مواعيد الاستحقاق الناشئة عن التكاليف الباهظة للأوراق المالية الحكومية الطويلة الأجل في معظم البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يكون لدى المستثمرين الأجانب استثمارات كبيرة في أسواق السندات المحلية، فإن احتمال التعرض للمخاطر الناشئة عن تقلب الظروف المالية والاقتصادية العالمية وعدم ثبات ثقة المستثمرين بالأسواق المضيفة يظل كبيراً.

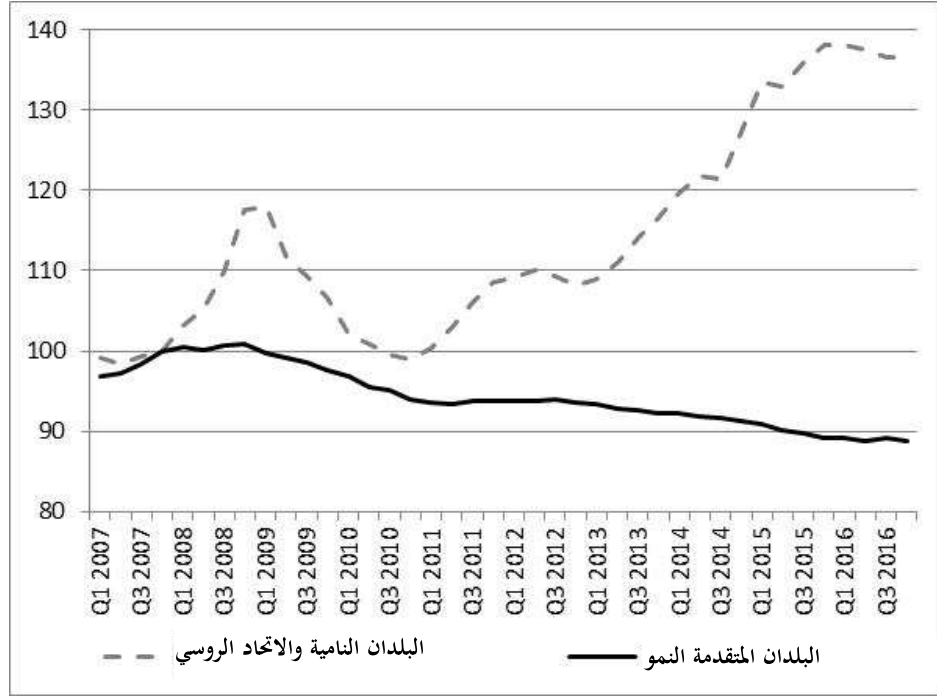
١٩ - وفي الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة الكبيرة، لا تزال ديون القطاع الخاص غير المالية، التي تجاوزت نسبتها ١٤٠ في المائة من النواتج المحلية الإجمالية مجتمعة في عام ٢٠١٦، وما يصاحب ذلك من زيادة في نسب خدمة الديون، تشكل أيضاً مصدر قلق كبير حيال قدرة تلك الاقتصادات على تحمل الدين الخارجي. ويبين الشكل الثالث تطور نسب خدمة الديون للقطاعات الخاصة غير المالية في تلك البلدان وفي البلدان المتقدمة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦. وباستثناء جنوب أفريقيا، فإن نسبة خدمة الديون ليست أعلى حالياً في الاقتصادات النامية والناشئة الكبيرة، مقارنة مع المستويات السابقة للأزمة المالية العالمية فحسب، بل وإن هذا الاتجاه أخذ في الارتفاع إلى حد كبير أيضاً. ويُعزى الجزء الأكبر من ارتفاع نسب خدمة الديون إلى الزيادات في مديونية الشركات المتكبدة غالباً، باستثناء الصين، في الأسواق المالية الدولية والعملة الأجنبية. وي طرح ارتفاع ديون الأسر المعيشية في الوقت الراهن مشكلة أكثر خطورة فقط في بعض اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا. ويبحث هذا الاتجاه على الفلق، لأن نسب خدمة الديون هي مؤشر ينذر مبكراً بالأزمات المصرفية الناجمة عن قروض متعثرة، ولأن ارتفاع نسب خدمة الديون يؤثر أيضاً سلباً على الاستهلاك والاستثمار. وعلاوة على ذلك، شهدت القطاعات الخاصة غير المالية في البلدان المنخفضة الدخل أيضاً زيادة في التمويل الخارجي. ووفقاً للبنك الدولي، ازدادت نسبة الدين الخاص غير المضمون من مجموع الديون الخارجية في تلك الاقتصادات من ٣,٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٥٩ في المائة في عام ٢٠١٥^(٩).

(٨) للاطلاع على مناقشة تفصيلية لتلك المخاطر، انظر التقرير السابق للأمم العام عن هذا الموضوع (A/71/276).

(٩) إحصاءات البنك الدولي عن الديون الدولية لعام ٢٠١٧.

الشكل الثالث

نسب خدمة الديون في القطاع الخاص غير المالي في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ٢٠١٦-٢٠٠٧ (الأرقام القياسية، الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ = ١٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى المعلومات المستقاة من مصرف التسويات الدولية.

ملاحظة: يبين الشكل متوسط القيم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الاتحاد الروسي واندونيسيا والبرازيل وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا والصين وماليزيا والمكسيك والهند) وللبلدان المتقدمة النمو (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

٢٠ - وما فتئ ذلك المزيج من بيئة اقتصادية عالمية غير مستقرة والاحتمالات الكبيرة للتعرض للمخاطر بسبب التغيرات في الأجل الطويل في تركيبة ديون البلدان النامية يدفع إلى تردي قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي منذ بعض الوقت. ويثير ذلك تساؤلاً عما إذا كان ممكناً لفترات انتعاش الائتمانات القصيرة المسيرة للدورات الاقتصادية، التي لا يسهل، بحكم طبيعتها، توجيهها نحو مشاريع استثمارية إنتاجية طويلة الأجل، أن تعوض عن التكاليف المحتملة الناجمة عن زيادة إمكانية التعرض للمخاطر، لا سيما في البلدان النامية التي لا تزال نظمها المالية المحلية نظماً سطحية. والبديل هو نشوء فح ديون جديد للبلدان النامية: فبمجرد أن تبدأ تدفقات رؤوس الأموال بالتراجع والظروف المالية بالتردي، يؤدي العجز البنوي في القطاعات الخاصة إلى زيادة ثقل أعباء الديون على الميزانيات العامة، بما في ذلك مدفوعات الإنقاذ المالي. وحتى إذا أمكن تجنب الانهيار المالي التام، فإن المقرضين من القطاع الخاص أقل استعداداً للتجاوب من حكومات أخرى عندما يتعلق الأمر بالنظر في الاختيار بين آفاق النمو الطويلة الأجل والسداد الفوري. ومن ثم فمن المرجح أن تتخذ الاستجابة شكل تدابير تقشيفية صارمة، مما يزيد من تقويض آفاق النمو ويؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع مستويات الدين النسبية. ولتجنب انتشار فح الديون هذا بشكل منتظم عبر العالم النامي، يلزم تنسيق الاستجابات السياسية.

ثالثا - المبادرات السياساتية الدولية الراهنة لتخفيف حدة نقاط ضعف البلدان النامية بسبب الديون: الاتجاهات الرئيسية

صكوك الديون الحكومية المشروطة

٢١ - ركزت المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا لتحسين قدرة البلدان النامية على تحمل الديون تركيزا أساسيا على منع وقوع أزمات الديون. ويشمل ذلك تجدد الاهتمام بصكوك الديون التي تساعد في التخفيف من حدة الصدمات الخارجية على الاقتصادات النامية، لا سيما صكوك الديون الحكومية المشروطة^(١٠). وهذه الصكوك هي أدوات مالية يرتبط مردودها تعاقديا بأحد العوامل المتغيرة الحكومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي أو التضخم) أو يحدث مسبب (مثل كارثة طبيعية أو وباء صحي). وبما أن هذه الصكوك مصممة لتوفير وظيفة معاكسة للدورات الاقتصادية ولتقاسم المخاطر، فإنها مفيدة، من حيث المبدأ، بصفة خاصة في التخفيف من حدة المشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون والناجمة عن طفرات انتعاش الديون الرخيصة القصيرة الأجل التي شهدتها البلدان النامية في الماضي القريب، وكذلك في التخفيف من حدة الصدمات الخارجية، بشرط أن يكون من الممكن تحديد طبيعتها مسبقا في الترتيبات التعاقدية.

٢٢ - وتكمن أهم فائدة من الفوائد المحتملة لصكوك الديون الحكومية المشروطة بالنسبة للبلدان المقترضة في تثبيت مجمل الإنفاق الحكومي، مما يساعد على الحفاظ على المرونة المالية للحكومة في أوقات الأزمات. وبما أن هذه الصكوك هي أيضا وسيلة لتقاسم المخاطر بين المدينين والدائنين وأن تقاسم المخاطر هذا يساعد في الحد من احتمالات التخلف عن السداد وأزمات المديونية المكلفة، فإن كلا من المدينين والدائنين يستفيدون على الأجل الطويل. وأحد الأمثلة على ذلك هي السندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي، التي تربط مدفوعات الديون مباشرة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو بمستواه بالنسبة للبلدان المصدرة، مما يريح الحكومات من عبء الوفاء بالتزامات خدمة ديونها في الأوقات العسيرة مقابل زيادة التزامات خدمة الديون عندما تتحسن ظروفها. ولذلك يرى صندوق النقد الدولي أن التحويل إلى سندات بالعملة المحلية ومرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يساعد على رفع حدود الدين (أي مستويات الدين التي تصبح الملاءة المالية فيما بعدها موضع شك) في البلدان النامية^(١١). ويظهر بحث آخر أجراه مصرف إنكلترا أنه لو كانت المكسيك قد أصدرت سندات مرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي قبل وقوع أزمة "التكيبلا" في عام ١٩٩٥، لخفض ذلك فاتورة الفوائد الحكومية بنسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا^(١٢).

٢٣ - وتعمل السندات الحكومية المشروطة القابلة للتمديد على نحو مختلف إذ إنها تتيح تلقائيا تمديدا لتواريخ الاستحقاق أو تمديدا لخدمة الديون في أوقات أزمات السيولة. ومن شأن ذلك أن يساعد على

(١٠) للاطلاع على أحدث مثال على ذلك، انظر صندوق النقد الدولي، "State-contingent debt instruments for sovereigns — annexes", Policy Paper (Washington, D.C., May 2017). متاح على العنوان التالي: <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/05/19/pp032317state-contingent-debt-instruments-for-sovereigns>

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) انظر www.bankofengland.co.uk/research/Documents/conferences/gdplinkedbonds.pdf

توليد "تمويل مؤقت" ومنع تصاعد المسائل المتعلقة بالسيولة إلى أزمة مديونية شاملة ومُكلفة. وهناك العديد من الأنواع الأخرى من صكوك الديون الحكومية المشروطة، مثل الصكوك المرتبطة بالنواتج أو بالإيرادات أو بالتضخم، والقروض المعاكسة للدورات الاقتصادية والصكوك المرتبطة بالسلع الأساسية والتأمين ضد الكوارث، وتستهدف هذه الصكوك مختلف أنواع نقاط الضعف في القدرة على تحمل الديون السيادية.

٢٤ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه صكوك الديون الحكومية المشروطة في صعوبة بناء ثقة المستثمر بها، إذ لم يُقبل الدائنون على شراء سوى قدر محدود منها حتى الآن، وبالتالي تنعدم السيولة في أسواق هذه الصكوك تماما أو ليس لهذه الأسواق أي وجود. وتعود دواعي القلق الإضافية إلى احتمالات الأخطار المعنوية وجودة البيانات وشفافيتها. ويرى صندوق النقد الدولي أنه يمكن التصدي لبعض المشاكل على الأقل من خلال تحسين تسعير وتصميم هذه الصكوك من أجل تحقيق توازن مقبول للمخاطر بالنسبة للمستثمرين وجهات الإصدار على حد سواء.

٢٥ - وإذا أمكن إنجاز ذلك، فإن صكوك الديون الحكومية المشروطة ستعزز بالتأكيد النهج القائمة على السوق والرامية إلى معالجة قضايا القدرة على تحمل الديون من خلال منع وقوع أزمات الديون. والحلول الأخرى القائمة على السوق، مثل العمل الجماعي وأحكام المعاملة على قدم المساواة في عقود السندات السيادية، تركز أيضا على إدخال تحسينات على عقود السندات الدولية ولكنها تفعل ذلك في المقام الأول من منظور تيسير حل أزمات الديون السيادية بمجرد وقوعها، لا سيما من خلال إحباط استراتيجيات الرفض غير التعاونية في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

تعزيز التمويل المسؤول عن طريق "قانون غير ملزم"

٢٦ - انصب تركيز المجتمع الدولي على سياسة أخرى تتمثل في تعزيز مبادئ "القانون غير الملزم" لتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، بما في ذلك مبادئ الأونكتاد من أجل الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين (٢٠١٢)، والمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ في قرارها ٣١٩/٦٩، والمبادئ التوجيهية للتشغيل من أجل تمويل مستدام لمجموعة العشرين (٢٠١٧).

٢٧ - وتقدم هذه المبادئ والتوجيهات أطرا معيارية من أجل أفضل الممارسات المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين، بناء على تطبيق معايير وممارسات قانونية دولية عامة معمول بها، مثل الشفافية والشرعية والنزاهة وحسن النية والاستدامة، في إدارة قضايا الديون السيادية والقدرة على تحمل الديون^(١٣). ويتمثل الهدف الرئيسي في توسيع نطاق التوافق بشأن ما يُعد سلوكا مسؤولا من جانب الدائنين والمدنين على السواء للحد من وقوع أزمات الديون السيادية، وأيضا لتعزيز المسؤوليات المشتركة وعملية أكثر شفافية ونتائج أكثر إنصافا ونجاعة لحل أزمة الديون.

(١٣) للاطلاع على مناقشة مفصلة لهذه المبادئ، انظر Juan Pablo Bohoslavsky and Matthias Goldmann, eds., *Journal of International Law, special ed. on sovereign debt*, vol. 41, No. 2 (Fall 2016) مُتاح على العنوان التالي: <https://campuspress.yale.edu/yjil/files/2016/10/YJIL-Online-Special-Edition-Sovereign-Debt-Full-File-tt8u6b.pdf>

٢٨ - وقد تزيد نُهج القوانين غير الملزمة تأثير الاقتراض السيادي على التنمية، بينما تقلص مخاطره وتكاليفه عن طريق تحديد معايير السلوك البناء الخاص بالجهات الفاعلة المشاركة في الإقراض والاقتراض السياديين، وتحديد أدوارها وتقديم التوجيهات اللازمة لتحسين الإدارة المؤسسية للدين السيادي. ويمكنها أيضا تعزيز فهم أكثر شمولاً لمعيار القدرة على تحمل الديون السيادية، وأيضاً لأهداف عمليات الخروج من الديون السيادية عندما تصبح ضرورية، عن طريق التأكيد على ضرورة مراعاة التقاسم المباشر للأعباء بين الدائنين والمدينين لمعالجة مشكلات السيولة القصيرة الأجل وأيضاً المراعاة الصريحة للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الأجل الطويل المترتبة على التمويل بالاقتراض السيادي وإعادة هيكلة الدين.

٢٩ - ولما كان لاستعمال مبادئ وتوجيهات القانون غير الملزم مزية كونه استعمالاً تطوعياً، ومن ثم فإنه يعتمد على الاتفاق بالتراضي بين المقترضين السياديين ودائنيهم، وجرى التفاوض عليه قبل أن ينشأ أي احتمال بعدم القدرة على سداد الدين، لذلك فإن سقف اعتمادها منخفض نسبياً. ولكن لمنع وقوع أزمات الديون النظامية منعاً فعالاً، لا بد من اعتمادها على نطاق واسع وتطبيقها تطبيقاً منهجياً، لكنهما لا يزالان غير مؤكدين ويصعب رصدتهما. ويوجد عدد من المناهج المختلفة، ولكنها متكاملة من حيث المبدأ، لتعزيز التنفيذ الفعال للأطر المعيارية والإرشادات الخاصة بأفضل الممارسات. ويمكن إدماجها مسبقاً في أحكام العقد التي تحدد القانون الناظم لسندات الديون السيادية؛ ويمكن تكثيف الجهود المنسقة لتسهيل نشرها وبناء آليات تنظيمية ومؤسسية وطنية من أجل تطبيق مرن، ويمكن أن تأخذ هيئات قضائية (أي المحاكم المحلية أو هيئات التحكيم) بعين الاعتبار هذه المبادئ التوجيهية في إجراءاتها الخاصة وصنع قراراتها.

إصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد حلول جديدة لتمويل التنمية

٣٠ - في استجابة جزئية على الأقل لازدياد متطلبات التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جرى الترويج على نطاق واسع لاستعمال التمويل المختلط وأدوات التمويل الجديدة ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق منصة الابتكار المالي لأهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الأمين العام السابق بان كي - مون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. والهدف من ذلك هو استعمال تمويل تقليدي ثنائي ومتعدد الأطراف للتنمية بهدف استراتيجي يتمثل في تسهيل تعبئة رأس المال الخاص في المشاريع الاستثمارية التي لها تأثير كبير على التنمية^(١٤). وتتوزع أدوات التمويل المختلط ولا تكون دائماً جديدة بالكامل، وتشمل جملة من الأمور منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والكفالات العامة، و"الاستثمار المؤثر"، والقروض المشتركة، والأسهم في الأدوات الاستثمارية الجماعية.

٣١ - ولرصد أدوات التمويل الإضافية هذه، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور رائد في وضع أداة قياس جديدة هي الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، تهدف إلى قياس جميع التدفقات المالية الخارجية من جهات مانحة تقليدية ومستجدة (عامة أو خاصة أو مختلطة، وميسرة أو غير ميسرة) التي طرحت لدعم المنافع العامة العالمية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. ويسعى

(١٤) انظر المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Blended finance vol. 1: a primer for development finance and philanthropic funders — an overview of the strategic use of development finance and philanthropic funds to mobilize private capital for development" المجلد الأول: مبادئ التمويل الإنمائي وتمويل المؤسسات الخيرية—لمحة عامة عن الاستخدام الاستراتيجي للتمويل الإنمائي والصناديق الخيرية لتعبئة رأس المال الخاص للإنماء)، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

الإطار الإحصائي ذو الصلة إلى دعم الهدف ١٧-٣ من أهداف التنمية المستدامة (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية). والغرض من الإطار الجديد استكمال الإحصائيات المتوفرة التي قدمتها الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية، بدل استبدال المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي رغم ذلك إنهاؤها وتحسينها. ويسعى الإطار الجديد إلى قياس إجمالي مساهمات الجهات المانحة المتعلقة باحتياجات البلدان المستفيدة من التمويل. وما تزال هناك حاجة إلى عمل المزيد من أجل وضع حدود وتصنيفات إحصائية تكفل توافق قواعد البيانات الإحصائية الجديدة والحالية ذات الصلة وتحديد البلدان والقطاعات والمنظمات المؤهلة لكفالة أن تكون البيانات ملائمة وقابلة للمقارنة وسليمة^(١٥).

٣٢ - وفي سياق المنشورات المستمرة بشأن الإطار الجديد، أُثيرت مجموعة من المشاغل^(١٦) تركز أغلبها على شفافية الإطار وتقديم بيان واضح ومستقل عن التكاليف والاستحقاقات الطويلة الأمد لمختلف أنواع التدفقات والأدوات المالية وأثرها الحقيقي على التنمية. وترتبط إحدى هذه الشواغل باستمرار "إضافية" المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية واحتمال قيام البلدان المانحة بتخفيض المبالغ المخصصة للمساعدة بالاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بأشكال أخرى من التمويل بموجب الإطار المشار إليه سابقاً، وهو ما يقوض الانسجام مع الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت التحليلات إلى اتساع نطاق التدفقات المالية بموجب الإطار على نحو عام، مؤكدة أن هذا الأمر يضعف الوظائف الاقتصادية الأساسية للتمويل الإنمائي والتركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تحويل تمويل التنمية إلى مجالات متصلة بها ولكنها أيضاً أوسع بكثير، مثل تسوية النزاعات.

٣٣ - ورغم أن هذه المبادرات ليست بالتأكيد المبادرات السياساتية الوحيدة لتخفيف حدة نقاط الضعف في القدرة على تحمل الدين وتسهيل تمويل التنمية، بل هناك مبادرات أخرى تشمل الاستعراض المستمر لإطار القدرة على تحمل الدين لصندوق النقد الدولي ومبادرات الصندوق التي تسهل الوصول إلى تخفيف أعباء الديون وتسمح بالإقراض لسد المتأخرات في ظروف خاصة جداً، فإنها تصف نطاق التوجيه والتوجه السياساتي الحالي اللذين يعالجان قضايا القدرة على تحمل الديون السيادية في سياق تزايد الاحتياجات إلى التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يُعرف بعد ما إذا كان التركيز على النهج المبنية على السوق والاستعمال الاستراتيجي للتمويل الإنمائي لحشد رأس المال الخاص سيكون كافياً لتجنب الانتشار السريع لمصيدة الديون بالنسبة للبلدان النامية. ويكمن الخطر في الوقت الراهن في عدم التوافق بين الإصلاحات المبنية بشكل واسع على السوق والتدرجية إلى حد كبير للديون والأدوات المالية، من جهة، والضرورة الملحة المتزايدة لنقاط الضعف في الديون السيادية والمديونية الحرجة في البلدان النامية، من جهة أخرى. ولذلك فإن أسواق السيولة لصكوك الديون الحكومية المشروطة، كما ذكرنا من قبل، لم تزال بعيدة عن أخذ النطاق والاتساع الكافيين. وفي الوقت نفسه، تثبت أدلة توفرت في الآونة الأخيرة أن ارتفاع ديون الشركات في البلدان الصاعدة والبلدان النامية الكبرى لم يُستعمل لتمويل أنشطة إنتاجية، ولكن جرى تحويل معظمه بدلاً من ذلك إلى قطاعات قليلة جداً ولم يكن له في أحسن

(١٥) انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "TOSSD: a new statistical measure for the SDG era" (الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة: قياس جديد لحقبة أهداف التنمية المستدامة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

متاح على العنوان التالي: www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/tossd.htm.

(١٦) انظر www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/tossd-public-consultation.htm.

الأحوال سوى تأثير غامض على الإنتاجية والاستثمار التحويلي في الأمد الطويل^(١٧). وبالإضافة إلى ذلك، توصلت دراسة استقصائية أنجزتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الأدوات المالية المختلطة، إلى أنها حشدت مبلغا قدره ٣٦,٤ بليون دولار من رأس المال الخاص على مدى ثلاث سنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، وهو بعيد كل البعد عن فجوة التمويل السنوية لأهداف التنمية المستدامة المقدرة بمبلغ ٢,٥ ترليون دولار.

رابعا - إدارة الديون: تعزيز القدرات في الحكومات دون الوطنية

٣٤ - في المقابل، لا خلاف في أن مكونات الدين العام الأكثر تعقيدا في البلدان النامية عززت الحاجة إلى قدرة مؤسسية وبشرية أكثر قوة لإدارة الديون. وتحتاج مكاتب إدارة الديون إلى أن تكون فعالة في تحقيق التزامها بتقديم التقارير وإعطاء صانعي القرار المعلومات الضرورية لوضع السياسات المالية الحاسمة. وينبغي أيضا أن تحصل إدارة الديون على دعم الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة وأن تُدرج على نحو كامل في نظام إدارة المالية العامة الواسع. وعندما تكون إدارة الديون العامة فعالة، فإنها تسهم على نحو كبير في تحسين الاستدامة المالية والشفافية والإدارة السليمة.

٣٥ - وقد عززت البلدان النامية بوجه عام قدرتها على الإشراف على حافظات ديونها وتحليلها خلال الفترة قيد الاستعراض، وإن كان معدل التقدم المحرز يختلف كثيرا من بلد إلى آخر^(١٨). ولكن الإدراك المتزايد لضرورة أن تتخذ الحكومات نهجا شاملا إزاء القدرة على تحمل الديون في بلدانها قد عزز الوعي بأهمية إدارة الديون بالنسبة للحكومات على المستوى دون الوطني على وجه الخصوص. وفضلا عن ذلك، فإن الاتجاه نحو نقل مهمة إدارة الديون من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية، مشفوعا بزيادة سلطتها المالية، ركز الاهتمام على قدرة هذه الأخيرة على إدارة ديونها.

٣٦ - وينبغي لأي حكومة دون وطنية تملك القدرة على الاستدانة أن تكون لها أيضا القدرة على إدارة ذلك الدين بفعالية. ولكن القدرة الخاصة التي تحتاجها هذه الحكومات لإدارة الديون بفعالية ستوقف على مجموعة من العوامل. وسيكون للإطار الحكومي الدولي للبلد آثار مهمة على إدارة الديون على المستوى دون الوطني. فبينما تختلف أنواع التشريعات من بلد لآخر، ستحظى الحكومة غالبا في الأنظمة الفيدرالية بدرجة أكبر لتحديد أطر اقتراضها مقارنة بالأنظمة الموحدة التي تضع فيها عادة الحكومة المركزية الإطار التنظيمي لاقتراض الحكومات دون الوطنية. فعلى الرغم من اختلاف درجات الاستقلالية، من الضروري وجود إطار قانوني يحدد بوضوح نطاق الحكومة دون الوطنية في الاقتراض والقواعد التي تنظم الاقتراض والتزامات الإبلاغ. ويتمثل عامل مهم آخر في حجم الحكومة دون الوطنية من حيث الديون التي تكبدها؛ فالحكومات دون الوطنية الصغيرة قد لا تكون لديها هيئة واحدة رئيسية لإدارة الديون، وإنما تضم وظائف إدارة الدين إلى وظائف أخرى. وفي هذه الحالات، يُعد التنسيق بين مختلف الكيانات أمرا بالغ الأهمية. وسيحدد أيضا حجم الحكومة دون الوطنية الحاجة إلى التنسيق مع السياسات المالية والنقدية واستراتيجيات الحكومة المركزية المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين. وثمة عوامل مهمة أخرى تتمثل في أن الحكومات دون الوطنية تقتصر عادة من المصارف، التجارية عادة، ولا تقتصر من السوق المالية المحلية أو تسعى وراء تنمية السوق.

(١٧) تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.16.II.D.5)، الفصل الخامس.

(١٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/70/278، الفرع السادس.

٣٧ - وبينما تختلف قدرة الحكومات دون الوطنية على إدارة دينها من هيئة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، فإن هناك عوامل مشتركة مهمة بينها. ومع ارتفاع حجم الدين العام على المستوى دون الوطني وازدياد تعقيد مكون حافظة الديون، بدأت الحكومات دون الوطنية تُدرك عموماً الحاجة إلى تعزيز فعالية إدارة ديونها، وتحرز الكثير منها تقدماً ملموساً في هذا المجال. ويوجد نقص واضح في المعلومات عن الوضع الحالي للقدرة على إدارة الديون في البلدان النامية؛ ولكن تبين أدلة غير موثقة أن العديد من الحكومات دون الوطنية في تلك البلدان تواجه تحديات كبيرة في إدارة حافظة ديونها بفعالية. ولا يبدو أن التقدم المحرز على مستوى الحكومات المركزية في تعزيز القدرة على الإشراف على حافظة ديونها وتحليلها قد تكرر على المستوى دون الوطني في عدد من البلدان.

٣٨ - وعلى الرغم من أن العديد من التحديات مماثلة لتلك التي تواجهها الحكومات المركزية، لا سيما الحكومات التي تعاني من ضعف وظائف إدارة الديون، فإن بعضها يخص الحكومات دون الوطنية، والأخرى كثيراً ما تكون أكثر حدة. وغالباً ما تفتقر الحكومات دون الوطنية للأطر القانونية والمؤسسية اللازمة للإدارة الفعالة للديون، ولم يؤسس عدد كبير منها بعد مكتب إدارة ديون تتوفر فيه موارد كافية. وفي العديد من الحالات تكون مشاكل نقص الكفاءات، وارتفاع معدل تبديل موظفي مكاتب إدارة الديون أكثر حدة من المشاكل في الحكومة المركزية. وفي مراحل إدارة الديون الأولى، عادة ما تكون أوجه الضعف الرئيسية متعلقة بصياغة استراتيجية الديون وإدارة المخاطر. وتتمثل المشكلة الشائعة لمراحل إدارة الديون النهائية في نقص بيانات الديون أو عدم دقتها، التي كثيراً ما ترتبط بعدم وجود نظام محوسب لتسجيل وإدارة الديون؛ وعلى الرغم من أن نظم جداول البيانات تعتبر كافية للحكومات دون الوطنية التي ديونها ضئيلة جداً، فإن وضع نظام أكثر تطوراً يعتبر أمراً ضرورياً في معظم الكيانات. والإبلاغ عن الديون هو مجال آخر بالغ الأهمية تفتقر فيه العديد من الحكومات دون الوطنية إلى القدرات المطلوبة. وخلافاً للحكومة المركزية، لا يتوقع من الحكومات دون الوطنية عادة أن تقدم تقارير إلى المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي؛ غير أن المشكلة الرئيسية هي أن العديد منها يفشل في الوفاء بالتزاماته بتقديم تقرير إلى الحكومة المركزية. ومن التحديات التي تواجهها العديد من الحكومات دون الوطنية هي أنها لا تملك المهارات التكنولوجية القوية أو الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وبالتالي فإنها تجد صعوبة في إدارة هذه النظم. وإدارة مخاطر العمليات هي أيضاً أحد مكامن الضعف الشائعة التي تتسم بعدم وجود ضوابط وإجراءات موثقة لمعاملات الديون. وكما هو الحال بالنسبة للحكومة المركزية، يجب أن يكون نظام إدارة الديون في الحكومات دون الوطنية، في أفضل الأحوال، مرتبطاً إلكترونياً مع نظم إدارة المالية العامة الأخرى، غير أن هذا لا يحدث في كثير من الأحيان.

٣٩ - ومن المهم لكل من الحكومات المحلية والمركزية، في أجواء ما بعد عام ٢٠١٥، أن تقوم الحكومات دون الوطنية ببناء القدرات التي تحتاجها من أجل إدارة ديونها بفعالية. ويلزم أن تكون لديها أطر قانونية ومؤسسية مناسبة، فضلاً عن الموظفين والمهارات والنظم اللازمة لمواجهة التحديات التي تعترضها. وينبغي للحكومات المركزية ضمان أن تعكس هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية الحالة الخاصة للبلد وأن تحدد بوضوح مستوى الاستقلالية ونطاق الاقتراض المخولين للحكومات دون الوطنية. وينبغي للحكومة المركزية والمجتمع الدولي مساعدة الحكومات دون الوطنية في جهودها الرامية إلى بناء قدرات مستدامة مع إيلاء اهتمام خاص في بادئ الأمر لتسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها، وذلك لضمان توافر المعلومات اللازمة لوضع السياسات وإدارة المخاطر. وبالنظر إلى وجود توافق واسع في الآراء على أن المساعدة التقنية تشكل عاملاً رئيسياً يساهم في تحسين القدرة على إدارة الديون على مستوى الحكومة المركزية، يُقترح أن يوفر أيضاً مقدمو المساعدة التقنية في إدارة الديون دعماً قيماً للحكومات دون الوطنية في بناء القدرات المستدامة للوفاء بالمعايير الدولية. وينبغي أن يشمل هذا الدعم الأنشطة التمهيديّة

والنهائية على حد سواء. وتشمل الأنشطة التمهيديّة التشخيص وتصميم خطط الإصلاح، وصياغة استراتيجيات الديون المتوسطة الأجل وتحليلات القدرة على تحمل الديون، حيث يمثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الجهتين الرئيسيتين القائمتين بها، بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وإلى حد كبير من خلال مرفق إدارة الديون. وتغطي أنشطة المراحل النهائية توفير نظم إدارة الديون، وصيانة قواعد بيانات الديون، والتحقق من بيانات الديون ومعاملات الديون، والإبلاغ عن الديون الداخلية والخارجية، وإحصاءات الديون والتحليل الأساسي للديون، والتي يقوم بها أساساً برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد وأمانة الكومونولث.

٤٠ - وهناك عدد من عوامل النجاح الحاسمة من أجل تحسين القدرة على إدارة الديون في الحكومات دون الوطنية. وينبغي للحكومات المركزية ضمان أن توفر الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة للحالة في البلد. وينبغي تكيف بناء القدرات من أجل مراعاة الخصائص المحددة للديون دون الوطنية في كل بلد. ويجب أن تعمل الجهات المقدمة للمساعدات التقنية بالتعاون مع الحكومة المركزية وفيما بينها لتجنب الازدواجية وتحقيق أقصى قدر من وفورات الحجم؛ فالأرجنتين، التي أقامت الأمم المتحدة والحكومة المركزية شراكة معها لدعم إدارة الديون في عدد من المقاطعات، هي مثال واضح على الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال هذا التعاون. وينبغي إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان الأكثر ضعفاً من حيث السيولة والملاءة المالية الوطنية المتصلة بالديون دون الوطنية. وأخيراً، ستكون هناك ضرورة في كثير من الحالات لتأمين التمويل الكافي من المجتمع الدولي لدعم الإصلاحات وتقديم المساعدة التقنية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات السياساتية

٤١ - إن التوقعات بوجه عام للقدرة على تحمل الديون الخارجية في البلدان النامية تزداد سوءاً. وعلى الرغم من أن نسب الناتج المحلي الإجمالي إلى الديون لا تزال مستقرة ومنخفضة حسب المعايير التاريخية، فإن هذا يخفي الاختلافات الكبيرة والمتنامية بين البلدان النامية والآثار المترتبة على استمرار ارتفاع حدة التعرض لمخاطر السوق بسبب التغيرات في مكونات الديون والاندماج السريع في الأسواق المالية الدولية. وفي سياق تباطؤ النمو العالمي الاقتصادي والتجاري، واستمرار صافي التدفقات السلبية لرأس المال إلى البلدان النامية، وثبات أسعار السلع الأساسية الذي يرافقه القليل من المؤشرات التي تدل على انتعاش عاجل أو عدم وجود مؤشرات على الإطلاق، يُتوقع تشديد السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النمو، ومن المحتمل أن يزداد انتشار حالات العجز عن تسديد الديون أو أن تزداد احتمالاتها في البلدان النامية.

٤٢ - وبالرغم من أن المبادرات السياساتية الرئيسية الحالية على الصعيد الدولي من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية وتعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية، هي مبادرات إيجابية ومفيدة، فإنها قد تكون تدريجية جداً لاحتواء الخطر الجديد المتمثل في مصيدة الديون التي أخذت تطبق على أعداد متزايدة من البلدان النامية، لا سيما إذا ظلت الظروف الاقتصادية العالمية دون تغيير. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتخاذ إجراءات سياساتية دولية منسقة وأكثر استباقاً من أجل تخفيف حدة العجز عن تسديد الديون، وتقليل أخطار العدوى إلى أدنى حد وضمان الإنصاف والكفاءة في تسوية الديون السيادية. وينبغي النظر في إجراء المزيد من التحليل للخيارات المتعلقة بالتنسيق الفوري للسياسات الدولية وتعزيز آليات تخفيف عبء الديون، وذلك من خلال المدخلات الواردة من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد، وفقاً لولاية كل منها.

٤٣ - ولا تزال إحدى الأولويات العاجلة تتمثل في زيادة تحسين البيانات المتوفرة وجودتها وتغطيتها القطرية، لا سيما البيانات المتعلقة بعناصر مختلفة من الديون وأدوات تمويل الديون، وذلك ليس فقط من

أجل تحسين تقييم القدرة على تحمل الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل في البلدان النامية، بل أيضا لتحسين استراتيجيات إدارة الديون وتيسير عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وبالمثل، فإن التحليلات الأعمق لفعالية أدوات التمويل المختلطة في حشد رأس المال الخاص للاستثمار الإنتاجي الطويل الأجل في البلدان النامية، ستكون مهمة لضمان أن تخفف تلك الأدوات من حدة المخاطر بدلا من زيادة مخاطر القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية. وستكون التعاريف الواضحة للأنواع المختلفة لأدوات التمويل المختلطة، التساهلية وغير التساهلية، والعامة والخاصة مهمة لضمان عدم زيادة تقويض التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم اضعاف استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الاقتصادية الأساسية. وينبغي النظر في إجراء المزيد من التحليل للخيارات المتعلقة باتباع نهج معزز لتعاون تمويلي ونمو دولي مختلط قابل للتطبيق من خلال المدخلات الواردة من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد، وفقا لولاية كل منها.

٤٤ - وأخيرا، فإن تعزيز قدرات إدارة الديون في البلدان النامية لا يزال يشكل عاملا أساسيا لتحسين القدرة على تحمل الديون، بسبب تشميل تحسين نطاق تغطية البيانات المتعلقة بالديون وجودتها. وينبغي إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق هذه القدرات على نحو أكثر انتظاما في الحكومات دون الوطنية في البلدان النامية، بهدف ضمان الإبلاغ عن البيانات بصورة أشمل والحد من أخطار الالتزامات المشروطة الخفية في سياق اللامركزية المتزايدة لإدارة الديون في العديد من البلدان النامية.

المرفق

الديون الخارجية للبلدان النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					جميع البلدان النامية ⁽¹⁾ والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية					
(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	
٤٦٥,٧	٤٢٦,٣	٤١٠,٢	٣٨٧,٣	٣٦٥,٢	٧١٠,٣	٦٨٦٣,٥	٧٢٥٧,٧	٦٨٠٤,٧	٦٠٠٥,٥	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
٣٨٥,٨	٣٤٩,٠	٣٣٤,٧	٣٠٩,٢	٢٩٢,٨	٥٢٠٥,٤	٤٩٢٢,٤	٤٩١٦,٤	٤٥٧٩,٠	٤١٩٩,١	الديون الطويلة الأجل
٥٨,١	٥٧,٩	٥٥,١	٥٦,١	٥١,٦	١٧٧٦,٥	١٨٢٤,٦	٢٢٢٤,٦	٢٠٩٤,٥	١٦٦٩,٦	الديون القصيرة الأجل
٣٠,٠	٢٩,١	٣٢,٦	٣٢,٢	٢٥,٢	٧٦٣,٤	٨٤٠,٥	٨٠٠,٢	٧٢١,٦	٦٨١,٩	خدمة الديون
١٦٤,٨	١٧٤,٧	١٩٥,١	٢٠٩,٨	١٨٤,٠	٦٠٩٢,١	٦٣٥٧,٣	٦٩٨٦,٦	٧٠٧٩,٦	٦٢٥٩,٨	الاحتياطيات الدولية
										مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(د)
٩,١	٨,١	٦,٩	٦,٨	٦,١	١٢,٣	١٢,٩	١٠,٩	١٠,٠	١٠,٨	خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
١٤١,٣	١١٩,٣	٨٦,٦	٨١,٩	٨٩,٤	١١٤,٦	١٠٥,٥	٩٨,٨	٩٣,٩	٩٣,٩	مجموع الديون/الصادرات
٢,٠	١,٨	١,٩	١,٩	١,٧	٢,٨	٣,١	٢,٨	٢,٦	٢,٨	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
٣٠,٦	٢٦,٩	٢٣,٦	٢٣,٢	٢٤,٥	٢٦,٣	٢٥,٦	٢٥,٧	٢٤,٩	٢٤,٣	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
١٢,٠	١٠,٢	٩,٥	٩,٤	٨,٣	١١,١	١٢,٠	١٠,٧	٩,٨	١٠,٦	خدمة الديون/الإيرادات الحكومية
٢٨٧,٥	٣٠٥,٩	٣٥٩,٥	٣٧٩,٥	٣٦٦,٤	٣٤٣,٠	٣٤٨,٥	٣١٤,١	٣٣٨,١	٣٩٥,٢	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل
أمريكا اللاتينية والكاريبي					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	
١٩٤٨,١	١٨٧٩,٨	١٨٦٤,٧	١٦٩١,٨	١٥٦١,٧	٢٠٨,١	١٩٧,٥	١٨٩,٤	١٩٠,٩	١٨١,٧	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
١٦٣٤,٠	١٥٦٤,٧	١٥٣٨,٩	١٣٨٤,٤	١٢٨٣,٢	١٥٤,٥	١٤٩,٩	١٤٢,٨	١٤٨,٥	١٣٦,١	دين الديون الطويلة الأجل
٢٩٦,٣	٢٩٢,١	٣٠١,٤	٢٨١,٢	٢٥٤,١	٤٠,٣	٣٦,٨	٣٦,٤	٣٢,٩	٣٦,٠	الديون القصيرة الأجل
٢٦٩,٥	٢٦٠,٨	٢٢٠,٥	٢٢٤,٥	٢١٠,٥	٢٠,٠	١٨,٨	١٩,١	١٦,٩	١٨,٢	خدمة الديون
٨١٨,٩	٧٩٩,٣	٨٤٤,٧	٨١٧,٨	٧٥٨,٦	٣٦٥,٠	٣٩٣,٠	٤٢٨,١	٤٣١,٥	٤٠١,٩	الاحتياطيات الدولية
										مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(د)
٢٦,٤	٢٤,٨	١٨,٢	١٨,١	١٩,٣	٧,٧	٧,٣	٥,٩	٤,٦	٥,٨	خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
١٩٠,٤	١٧٨,٣	١٥٣,٧	١٣٦,٥	١٤٢,٠	٧٩,٨	٧٦,٢	٥٨,١	٥١,٨	٥٧,٩	مجموع الديون/الصادرات
٥,٢	٤,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٩	١,٧	١,٦	١,٥	١,٣	١,٥	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
٣٧,٤	٣٥,٦	٣٠,٧	٢٨,١	٢٨,٧	١٧,٥	١٦,٦	١٥,٠	١٤,٥	١٥,٠	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
٢٠,١	١٨,٦	١٣,١	١٢,٨	١٤,٠	٨,٦	٧,٧	٦,٩	٦,٥	٦,٩	خدمة الديون/الإيرادات الحكومية
٢٧٦,٢	٢٧٣,٦	٢٨٠,٠	٢٩٠,٦	٣٠١,٧	٩٠٥,٠	١٠٦٦,٨	١١٧٥,٢	١٣١٠,٧	١١٢٣,٧	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل

جنوب آسيا					شرق آسيا والمحيط الهادئ					
(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	
٦٧٧,٧	٦٣٧,١	٦٠٧,٢	٥٦٩,٧	٥٣٢,٣	٢ ٣٤٣,٧	٢ ٢٧٣,٨	٢ ٦١٢,٤	٢ ٢٦١,٠	١ ٩١٦,٦	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
٥٥٥,٥	٥٢١,٣	٤٨٩,٣	٤٤٤,٥	٤٢٣,٠	١ ٣٥٤,٧	١ ١٣٥,٤	١ ١٣٦,٧	٩٤٢,٢	٩٠٥,٤	الديون الطويلة الأجل
١٠٦,٠	١٠٠,٦	١٠٣,٣	١٠٩,٢	٩١,٨	١٠٧٠,٧	١ ١٢٠,١	١ ٤٥٦,٧	١ ٢٩٨,٥	٩٩١,٥	الديون القصيرة الأجل
٦١,٢	٥٧,٣	١٠٦,٥	٥١,٠	٥٠,٦	١٧٧,٢	٢٣١,٣	١٧٢,٠	١٥٦,٣	١٥٢,٣	خدمة الديون
٤٣٦,٦	٤٢٤,٩	٣٨٥,٥	٣٤٥,٤	٣٦٨,٨	٣ ٦٢١,٣	٣ ٨٨٩,٧	٤ ٤١٤,٥	٤ ٤١٣,٤	٣ ٧٨٦,٢	الاحتياطيات الدولية
										مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(د)
١١,٧	١١,٤	١٩,٢	٩,٢	١٠,٠	٥,٥	٦,٨	٤,٨	٤,٦	٥,١	خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
١٣٠,١	١٢٦,٤	١٠٩,٣	١٠٢,٨	١٠٨,١	٧٢,٩	٦٦,٩	٧٣,٥	٦٧,٣	٦٢,٨	مجموع الديون/الصادرات
٢,٢	٢,١	٤,١	٢,٢	٢,١	١,٣	١,٧	١,٤	١,٣	١,٤	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
٢٤,٠	٢٣,٧	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٢,٦	١٧,٤	١٧,٢	٢٠,٥	١٩,١	١٧,٦	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
١٠,٧	١١,٣	٢٢,٨	١١,٨	١١,٣	٤,٩	٦,٤	٥,١	٥,٠	٥,٦	خدمة الديون/الإيرادات الحكومية
٤١٢,٠	٤٢٢,٢	٣٧٣,١	٣١٦,٢	٤١٩,٣	٣٣٨,٢	٣٤٧,٢	٣٠٣,٠	٣٣٩,٨	٤٢٨,٢	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل
أقل البلدان نمواً					أوروبا وآسيا الوسطى					
(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	(ب) ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠٠٩	
٢٦٢,٦	٢٤٢,٩	٢٢٩,٦	٢١٦,٠	٢٠٨,١	١ ٤٥٧,٩	١ ٤٤٩,٠	١ ٥٧٣,٧	١ ٧٠٣,٩	١ ٤٤٨,٠	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
٢٢٤,٨	٢٠٧,٨	١٩٦,٦	١٨٢,٠	١٧٤,٨	١ ٢٢٠,٩	١ ٢٠٢,٢	١ ٢٧٤,١	١ ٣٥٠,١	١ ١٥٨,٦	الديون الطويلة الأجل
٢١,٣	٢٢,٥	١٩,٧	١٩,٧	١٩,٤	٢٠٥,٠	٢١٦,٩	٢٧١,٦	٣١٦,٦	٢٤٤,٧	الديون القصيرة الأجل
١٨,٥	١٤,٢	١٤,٩	١٢,٣	١١,٩	٢٠٥,٥	٢٤٣,٢	٢٤٩,٥	٢٤٠,٨	٢٢٥,١	خدمة الديون
١١٧,٠	١١٧,٣	١١٨,٩	١٢٦,٩	١٠٩,٠	٦٨٥,٤	٦٧٥,٦	٧١٨,٦	٨٦١,٧	٧٦٠,٣	الاحتياطيات الدولية
										مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(د)
٩,٦	٧,١	٦,٠	٥,٠	٥,٨	٢٤,٣	٢٦,٢	٢٠,٤	١٩,٢	٢٢,٢	خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
١٣٥,٩	١٢١,٧	٩٣,٢	٨٨,٦	١٠١,٩	١٧٢,٢	١٥٥,٨	١٢٨,٩	١٣٥,٩	١٤٠,٧	مجموع الديون/الصادرات
١,٩	١,٥	١,٦	١,٤	١,٤	٧,٤	٨,٤	٦,٤	٥,٨	٦,٩	خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي
٢٧,٢	٢٦,٣	٢٤,٤	٢٤,٩	٢٥,٧	٥٢,٤	٥٠,١	٤٠,٦	٤١,٤	٤٣,٦	مجموع الديون/الناتج المحلي الإجمالي
١٢,٧	٩,٢	٨,٠	٦,٩	٧,٧	٢٢,٤	٢٥,٤	١٩,٠	١٦,٩	٢٠,٣	خدمة الديون/الإيرادات الحكومية
٥٦٦,٩	٥٣٨,٠	٦٢٦,٩	٦٦٧,٤	٥٩٠,٧	٣٣٤,٣	٣١١,٤	٢٦٤,٦	٢٧٢,٢	٣١٥,٤	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل

المصدر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٧، المتاحة على الإنترنت.

(أ) حسب تعريفها في منشور قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية.

(ب) التقديرات لعام ٢٠١٦.

(ج) يشمل مجموع أرصدة الديون كلاً من الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل واستعمال القرض المقدم من صندوق النقد الدولي.

(د) عُُدلت البيانات المستخدمة لحساب النسبة بناءً على ما هو متاح من بيانات عن البلدان.

(هـ) الصادرات تشمل صادرات السلع والخدمات والإيرادات الأولية.